

الزيائية في منظمات المجتمع المدني الشيوعية في العراق



د. جنان المدلل
دكتوره في السياسات الاجتماعية - جامعة باث



المقدمة:

في هذا البحث، سأتناول موضوع الزبائنية في منظمات المجتمع المدني الدينية (م م م د)، وتحديدًا منظمات المجتمع المدني الشيعية (م م م ش) في العراق، في محاولة للإجابة عن السؤال المتعلق بما إذا كانت هذه المنظمات تستخدم هذا النوع من السياسات الزبائنية، التي كشفت الأبحاث الأكاديمية المختصة بمنظمات المجتمع المدني، في أجزاء مختلفة من العالم، عن استخدامها من قبل منظمات وأحزاب سواء كانت مسيحية، يهودية، أو إسلامية.

إنّ اختياري لهذا الموضوع متأثّر من ثلاثة أسباب: الأول ينبع من اعتقادي بأنّ الزبائنية علاقة تخلّ بالكثير من حقوق البشر، وعلى رأسها الحقّ الأساسي والجوهري الذي يجب أن يُضمن للإنسان، وهو حقّ الاختيار.

وأنا، كمواطنة من العراق، عشت حقيقة العلاقة الزبائنية، وكانت لها آثار سلبية مباشرة على حياتي الشخصية؛ حيث حرمت من إكمال دراستي الثانوية، لأنني لم أنتم لحزب البعث، في الثمانينيات من القرن المنصرم، فإتمام الدراسة الثانوية ودخول الجامعات كانا مشروطين بالولاء السياسي لحزب البعث؛ لذلك ارتأيت تفحص هذه العلاقة في الأدوار التي تلعبها (م م م ش). السبب الثاني المتعلق باختياري لمنظمات المجتمع المدني، هو أنّني أملك على الصعيد العملي خبرة واسعة في عمل منظمات المجتمع المدني، تراكمت في 15 عاماً الماضي، أما السبب الثالث، المتعلق بتركيزي على المنظمات الإسلامية الشيعية، فهو متأثّر من الظهور السريع والبارز لهذا النوع من المنظمات، ضمن التغييرات التي حدثت بعد 2003، الذي تميّز بشكل واضح بظهور الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية في العراق، واستلامها للسلطة السياسية، وارتباطاً بهذا الصعود، هو بروز منظمات مجتمع مدنية مرتبطة بها، تقوم بأدوار مهمة على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ما سأطرق له في البحث.

إنّ هذا البحث يستند إلى أطروحة الدكتوراه التي قدمتها إلى جامعة باث في بريطانيا في أوائل عام 2015، تحت عنوان "The new political settlement in Iraq: An examination of the role of Shi'a NGOs".

بعد سقوط النظام، سمعت الكثير عن تأسيس هذه المنظمات، إلا أنّ ما شدّ انتباهي هو تركيز المتحدثين على دورها السياسي، أكثر من أدوارهم الأخرى، على سبيل المثال: عملهم الخيري بمساعدة فئات خاصة من الفقراء. فجملة "يعملون من أجل الانتخابات"، ترددت في أوساط رسمية وغير رسمية، إلا أنّ هذا ليس بأمر جديد، أو لم نسمع به من قبل، فالأبحاث التي كتبت والأدبيات التي نشرت عن نشاطات المنظمات

الدينية، الإسلامية السنية، المسيحية واليهودية، قد تناولت أيضاً، واسترعى انتباهها، الدور السياسي لهذه المنظمات، إضافة إلى الأدوار الاجتماعية والدعوية الأخرى التي تقوم بها تلك المنظمات. إن تركيزي على منظمات المجتمع المدني الشيعي، لا يعني أنّ منظمات المجتمع المدني الإسلامية، السنية أو العلمانية، لا تلجأ إلى تأسيس هذا النوع من العلاقات من أجل الحصول على مكاسب سياسية، طالما أنّ تلك المنظمات، أشخاصها، أو علاقاتها بجماعات سياسية يتطلع إلى تحقيق أهداف متعلقة بإحداث تغييرات ما على صعيد الدولة والمجتمع.

يتوصل هذا البحث إلى أنّ منظمات المجتمع المدني، ليست محصنة من ممارسة الزبائية، كما يقول (Sacouman)¹؛ حيث إنّ (م م م د) ترتبط بأحزاب سياسية دينية تتطلع إلى الحصول على مقاعد في البرلمان، والوصول إلى الوزارات الحكومية، فإنّ احتمالية نشوء علاقة زبائية بين هذه المنظمات والأسر الفقيرة والمحتاجة، قائمة.

إنّ منهجيتي في البحث استندت على مصدرين، أولهما: مراجعة المصادر التي كتبت عن هذه الموضوعات بشكل عام، أي عن الزبائية، ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام في الشرق الأوسط، أو على صعيد عالمي، إلا أنه نظراً إلى ندرة المصادر التي تناولت موضوع منظمات المجتمع المدني الدينية في العراق، فإنّ هذه الورقة اتبعت منهج البحث النوعي (qualitative research)، وهو المصدر الأساسي لمعرفة موضوع البحث؛ حيث قمت ببحث ميداني أجريته في أعوام 2012-2013 في مدن العراق، وتحديداً في مدينة الكاظمية في محافظة بغداد، وفي محافظة النجف؛ حيث هنالك عدد من هذه المنظمات الشيعية.

وقمت بإجراء مقابلات مع أشخاص وناشطي وناشطات 5 منظمات شيعية، في تلك المدينتين، وأيضاً أجريت مقابلات مع ممثلي الأحزاب والمرجعية الدينية التي ترتبط بها هذه المنظمات، ومع ممثلي منظمات دولية في العراق، مثل البنك الدولي، برامج الأمم المتحدة في العراق، وكذلك مع ممثلي عدد من الوزارات العراقية، إلا أنّني، ولمحدودية هذا البحث، سأركّز فقط على تحليل المعلومات التي زودت بها من قبل ناشطي المنظمات، مركزة بشكل كبير على المعاني والمفاهيم التي عبر عنها ناشطو هذه المنظمات.

جرى تحليل المعلومات عبر استخدام منهج التحليل الموضوعاتي؛ حيث جرى استنتاج أهم المواضيع التي تم التأكيد عليها من قبل عينات البحث، بشرح ما هي برامج تلك المنظمات، وما هي الأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها، وأسباب اختيارهم لبرامج محددة دون غيرها، وما هي أدوارهم وتصوراتهم عنها.

في هذه الورقة، سأفحص واحداً فقط من البرامج الاجتماعية التي تقدم من قبل تلك المنظمات: وهو مساعدة الأرملة والأيتام، وأنظر في العلاقات والروابط التي تربط المنظمات بهذه الشريحة من المجتمع.

إن لهذه الورقة إسهاماً نظرياً يكمن، أولاً، في إلقاء الضوء، وللمرة الأولى، على دور (م م م ش) في العراق. وثانياً: في توضيح قيام هذا النوع من المنظمات الدينية بممارسة الزبائية في العراق. ثالثاً: تضيف إلى أدبياتنا معرفة جديدة حول منظمات المجتمع المدني، وأدوارها السياسية والاجتماعية، من حيث طبيعة تأسيسها، والأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها. رابعاً: تلقي الضوء على حقيقة عدم تفرد الأحزاب السياسية بممارسة الزبائية، بل يمكن أن تمارس أيضاً من قبل منظمات المجتمع المدني نفسه. هذه الورقة ستوزع على الأجزاء الآتية:

بعد هذه المقدمة، سأقدم تعريفاً نظرياً موجزاً عن منظمات المجتمع المدني الدينية، ومفهوم الزبائية. في الجزء الذي يليه، سأعرض دراسة لحالة الزبائية ومنظمات المجتمع المدني الشيعية في العراق، ثم أنتقل بعدها لدراسة الدور الاقتصادي والمساعدات الخيرية التي تقدمها تلك المنظمات، ثم أنتقل إلى دراسة دورها السياسي، حتى أصل بعدها إلى طرح الاستنتاجات من البحث وتقديم بعض التوصيات.

تعريف منظمات المجتمع المدني

لا يوجد تعريف شامل ومحدد لتلك المنظمات، ولا تاريخ متفق عليه عن بدء هذا النوع من المنظمات، إلا أن تلك الأبحاث أكدت أن الظهور الرسمي الأول لهذه المنظمات كان بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث جرى الإقرار بهذا النوع من المنظمات في ميثاق الأمم المتحدة في مادة رقم (71)، خاصة دورها الاستشاري في تعزيز أهداف تلك المنظمة الدولية، كما توضح Berger².

تطلق تسميات مختلفة على هذا النوع من المنظمات في بلدان مختلفة في العالم: في العراق؛ تطلق المنظمات اسم (منظمات المجتمع المدني) على منظماتها، أما القانون العراقي نفسه، فيسمي تلك المنظمات "منظمات غير حكومية". في بلدان أخرى، مثل بريطانيا، يطلق عليها "المنظمات الخيرية"، في الولايات المتحدة يطلق عليها اسم المنظمات غير الربحية، تقسم المنظمات، وفق رسالتها، إلى منظمات دينية ومنظمات علمانية، هذا التمييز مهم؛ ففي الوقت الذي تنطلق المنظمات العلمانية من تقديم خدماتها من فكرة معالجة الفقر للإنسان، تنطلق المنظمات الدينية من مبدأ معالجة الفقر، باعتبارها أوامر إلهية يجب التقيد بها. المؤسسات الدينية، المسيحية والإسلامية واليهودية، لها تاريخ طويل في تقديم المساعدات، تبدو معها المنظمات العلمانية، مؤسسات حديثة دخلت الى الميدان.

بشكل عام، جرى تعريف منظمات المجتمع المدني من قبل العديد من الباحثين والأكاديميين، على أنها منظمات تطوعية، أي تشكل من قبل أية مجاميع وأفراد يتفقون على تحقيق أهداف خيرية محددة، وهي منظمات مستقلة عن الحكومة؛ فهي منظمات مؤسسة من قبل أفراد، ولا يجب أن تضم أشخاص

رسميين أو حكوميين؛ لأنّ ذلك يتناقض مع طبيعتها كمنظمة "مجتمع"، وليست ممثلة للدولة، وهي أيضاً مستقلة اقتصادياً؛ فتمويلها يتم من قبل أعضائها، وحتى لو جرى تمويلها من جهات أخرى، فإنّها لا تقع تحت سيطرة الجهات المانحة، وهي منظمات تطوعية، وإن قامت بتعيين بعض الأشخاص لأداء بعض المهام، إلا أنّ عملها هو عمل تطوعي، وهي منظمات رسمية، أي تمتلك بنية تنظيمية محددة، مثل امتلاكها دستور تنظيمي، ووضع قانوني، وعضوية واضحة، وهي غير ربحية؛ حيث إنّ أهدافها تصبّ في خدمة شأن عام، أي أنّ اعضاءها لا يجنون أرباحاً شخصية من جراء عملهم في هذه المنظمات⁴. يعرف الباحثون المتخصصون أنّ هذه المنظمات غير سياسية، فهي لا تتطلع إلى الحصول على مكاسب سياسية، ولا تقوم بتعزيز، أو تزكية، مرشحين في الانتخابات.

وأخيراً، جرى تعريف المنظمات بأنّها غير عنفية، وهذا ما يميزها عن المنظمات الأخرى، أي استخدامها للأساليب المدنية في تحقيق أهدافها، وجرى تعريف هذه المنظمات بأنّها: مستقلة وتحكم نفسها ذاتياً؛ فهي التي تقوم بتعيين أعضائها، وإدارة شؤونهم وأعمالهم بشكل مستقل، كما يؤكد (Lewis).

إلا أنّه يمكن القول: إنّ هذه التعاريف لا تقدم لنا صورة حقيقية عمّا يجري على أرض الواقع؛ فالأبحاث ذاتها، تقدم الدليل تلو الدليل على أنّ تلك المنظمات تؤسس من قبل جماعات وأحزاب ومؤسسات من الأعلى إلى الأسفل، وهي تتعقب أهداف سياسية، نظراً إلى ارتباطاتها السياسية، وأنّ بعض تلك المنظمات تحركها أهداف تغيير الدولة أو المجتمع، أو كليهما، وهو ما يصبّ في قلب تعريف العمل السياسي، فليست قليلة هي الأدبيات التي تشير إلى أدوار تلك المنظمات في الغرب وفي الشرق، للعمل والتأثير السياسي الذي تقوم به تلك المنظمات.

إنّ إفساح المجال الواسع لهذا النوع من المنظمات في تقديم المعونات والمساعدات الخيرية والخدمات للمواطنين المحتاجين، هو امتداد لنظرة اقتصادية وسياسية، تبنتها قوى سياسية رأسمالية غربية، في كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة، بعد انتهاء الحرب الباردة والتغيرات الاقتصادية التي حدثت في الغرب، فمع تبني سياسات النيولبرالية، منذ ثمانينيات القرن الماضي، والداعية إلى إعادة دور الدولة إلى الوراء، وتقليصه في تقديم الخدمات، دعيت إلى الميدان، تنظيمات دينية واجتماعية كان دورها قد انحسر، نتيجة اتساع دور الدولة في تقديم الخدمات، وسدّ حاجات الإنسان.

دعيت الكنيسة، وجرى تشجيع المؤسسات الدينية على القيام بدور اقتصادي ليسدّ الفراغ الاقتصادي الذي خلفه انسحاب الدولة، جرى التنظير لذلك الدور على أنّه دور تكميلي للدولة، ليقوم بمعالجة وتقليص الفقر، أو في أحيان أخرى بالتنمية وتقليص حدة الفقر؛ أي دعيت (م م م) لملاً الفراغ الذي سيخلفه انسحاب الدولة، مشيرة إلى بدايات أفول دول الرفاه في الغرب، وتبني سياسات النيولبرالية من قبل كلّ من مارغريت تاتشر ورونالد ريغان، في الثمانينيات من القرن الماضي، كما يوضح (Clarck)⁵.

إنّ الدور الذي أوكل إلى تلك المنظمات بتقديم الخدمات والمعونات بدلاً من الدولة، وصعودها، لم يكن "صدفة"، وفق (Hulme and Edwards)؛ بل كان أمراً مخططاً له من أعلى الهيئات السياسية في الدول الغربية. لذلك جرى تشجيع تشكيل هذه المنظمات مشكلاً ما أسماه (Clarck) "الثورة المنظماتية"، معلنة تغيير العلاقة بين الدولة والمجتمع، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية؛ حيث أعلنت تراجع الدولة عن دورها السابق في تقديم الخدمات، فاسحة المجال لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بهذا الدور.

من الواضح أنّ هذه المنظمات، "لا تطفو بحرية في الفضاء الاجتماعي" المجتمع، على حدّ تعبير (Salamon and Anheier)؛⁶ بل إنّها، كما يوضح الكاتبان، منظمات تتحرك وتعمل في قلب المجتمع المدني، لديها أجندة وميول سياسية، وانتمايات ومصالح اقتصادية وارتباطات محلية وعالمية؛ حيث إنّ هذه المنظمات تتحرك في بيئة من العلاقات والصراعات والتنافس السياسي، فهي إذاً، تقوم بأكثر من دور "تكميلي" للدولة بسدّ حاجات الفقراء. إنّ (م م م د)، خاصة تلك المرتبطة بحركات سياسية، سواء كانت من الديانة المسيحية أو اليهودية، أو الإسلامية، تتبنى نهجاً واحداً، ألا وهو ما يمكن أن نطلق عليه "إستراتيجية ثلاثية الأركان"، أو "التدخل المتعدد الأدوار في حياة الإنسان"، التي شرحها (Davis and Robinson)، في كتابهما (Claiming society for God):⁷ بأنّ (م م م د) المرتبطة بتلك الحركات تقوم بدور خيرى-اقتصادي، ودور دعوي وتبشيري، ودور سياسي، فهذه المنظمات تقدم المساعدات للمحتاجين، باعتبار أنّ ذلك هو واجب والتزام ديني، وقد حثت عليها الأديان الثلاثة في الكتب الدينية.

ومن جهة أخرى؛ تقوم هذه المنظمات بدور ديني وتبشيري لصياغة ورسم أذهان وسلوكيات الناس من الناحية الاجتماعية والشخصية والأسرية، فالمنظمات المسيحية تدعو، على سبيل المثال، إلى منع الإجهاض أو رفض زواج المثليين، منادية بالتمسك بدور الأسرة بمعناها الأبوي. كما تدعو المنظمات الإسلامية إلى ترسيخ القيم الدينية المتمثلة، على سبيل المثال، في ارتداء الحجاب والفصل بين الجنسين، وحقّ تزويج الأطفال الإناث ضمن ما تسميه (م م م ش) سنّ التكليف الشرعي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المنظمات المرتبطة بالحركات السياسية الدينية اليهودية، التي تدعو أيضاً إلى المحافظة على القيم الأبوية في الأسرة والمجتمع.

إلا أنّ الدور الثالث والمهم الذي تقوم به تلك المنظمات، على اختلاف الحركات الدينية التي تنتمي إليها، هو الدور السياسي، إنّ هذه المنظمات تقوم بالتوعية والتعبئة السياسية، ليس باعتبارها أعمالاً سياسية؛ بل باعتبارها أعمالاً تعكس الالتزام الديني للأفراد، فهي تقوم بإرسال مرشحيها إلى الانتخابات، وتقوم بعقد الاجتماعات، وتنظيم المسيرات، وتدافع عن القوانين التي تتجاوب مع الشرائع الدينية، فالمنظمات المسيحية اليمينية المتطرفة لعبت دوراً في مناهضة الشيوعية في أمريكا، على سبيل المثال، في الوقت الذي لعبت فيه المنظمات التابعة لحركة الإخوان المسلمين دوراً في أسلمة الدولة والمجتمع من القاعدة إلى الأعلى.

تقدم المنظمات المرتبطة بحركات سياسية دينية نفسها على أنها حركات شاملة، معنية بشؤون الإنسان المختلفة، وهي ذات برامج تعنى بحياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً، هذه المنظمات تنطلق من مفهوم أنّ الله خلق الكون، وأنه أعطى تعليماته بواسطة أنبيائه ليوصلها إلى البشر، وأن الكتب الدينية قد كتبت لإرشاد وتوعية الناس، وأن على أتباع الديانات أن يطبقوا ما قيل لهم من الكتب ومن الأنبياء وأحاديثهم وقصصهم، ممّا يتوجب عليهم مراعاته في شؤونهم الشخصية والأسرية والاجتماعية، وأيضاً السياسية؛ لذلك ترى هذه المنظمات، أنّ ما تقوم به هو واجب والتزام ديني يتوجب عليه القيام به.

تنطلق المنظمات الإسلامية في نشاطها الاجتماعي والسياسي، من المبدأ الديني الإسلامي "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، كفكرة أساسية في الإسلام للإرشاد وتوجيه المسلمين نحو انتهاج سلوك حياتي ينسجم والتعاليم الدينية، وترى تلك المنظمات وتقدم نفسها لجمهورها، لا كجهة مسؤولة عن تقديم المساعدات الخيرية لأولئك المحتاجين فحسب؛ بل مسؤولة أيضاً عن إرشاد وتوجيه جمهورها نحو ما تراه صحيحاً، وينسجم مع التعاليم الدينية في الشؤون الاجتماعية والسياسية أيضاً، والأكثر من هذا، واستمراراً لهذا المنهج، لا تعدّ المنظمة نفسها مسؤولة عن توعية أو "تنقيف" جمهورها من الأسر المحتاجة بضرورة المشاركة في التصويت للانتخابات؛ بل يتعداه إلى تقديم النصح حول لمن يجب أن يعطي جمهورهم صوته في الانتخابات، من هنا ترى إلى قيامها بالدعاية أو التنقيف السياسي، كما تطلق عليه، أمر مستلهم من مسؤولياتها وواجبها الديني تجاه الجمهور، وفي هذا المسار، يتعدى الأمر، مسألة التنقيف إلى مسألة الوصاية السياسية والتوجيه والبرمجة السياسية.

إنّ أهم الأدوار السياسية التي قامت بها هذه المنظمات، هي تعبئة الأراجل للتصويت في أيام الانتخابات لصالح المرشحين الذين تدعمهم تلك المنظمات، ومعظم، إن لم يكن كلّ، هذه المنظمات تقدم مساعدات للأيتام والأرامل، وفي الوقت نفسه تقوم بتعبئتهم للحصول على أصواتهم ودعمهم السياسي حين تحتاج، فهذه المنظمات تعمل كحزام ينقل أفكار وتصورات الجهات الأعلى إلى المجتمعات المحلية.

مع تبني (م م د) المرتبطة بحركات سياسية على مختلف أنواعها، لهذه الإستراتيجية ثلاثية الأركان، إلا أنّها قد تتباين في تفعيل تلك الإستراتيجيات، فإذا كانت بعض المنظمات المسيحية تقدم المساعدات الخيرية للجميع، بغضّ النظر عن دين الشخص الفقير، بسبب الوازع الديني، فإنّ الدافع التبشيري ليس غائباً في السعي إلى تقريب غير المسيحيين إلى المسيحية، في الوقت، الذي قد تتبع فيه بعض المنظمات الإسلامية، نهجاً مختلفاً، وهو قصر منح المساعدات فقط للمحتاجين من طائفتهم أو من دينهم، من أجل تقوية لحمتهم الداخلية، وبناء مجتمعهم المحلي، خاصة في أوضاع ندرة المصادر المالية.

إنّ استخدام هذه الإستراتيجية ثلاثية الأركان، أدى، ويؤدي، بتلك المنظمات إلى ممارسة الزبائية، سواء كانت خططت لهذا بشكل عمدي أو لم تخطط. والتجربة التي سأحدث عنها في هذه الورقة، وهي

تجربة (م م م ش)، ستوضح بشكل عملي كيف تتم ممارسة هذا الدور، وكيف يجري تكريس تقاليد الزبائية، لكن قبل أن أخوض في كيفية تفعيل هذه السياسة؛ سألقي الضوء على معنى هذا المصطلح.

تعريف الزبائية

إنّ الفكرة الأساسية والجوهرية في بحث الزبائية؛ هي فكرة "من يأخذ ماذا"، والإجابة عن هذا السؤال تعكس أيديولوجيات وفلسفات، ومصالح، ورؤى، طبقات اقتصادية وسياسية مختلفة في أنحاء المعمورة، الأمر الذي يوضح كنه الاختلافات في أنماط السياسات الاجتماعية وتباين أنظمة الرفاه، حتى في الدول المتقدمة.

يعرّف (Wantchekon) الزبائية: بأنها علاقة تبادلية، أو ترتيب تعاقدية غير رسمي بين جهتين؛ الجهة الراعية أو المانحة (Patron)، والجهة الثانية أو المتلقية لما يقّمه الأول، هو المستفيد أو الزبون (Client)⁸، حيث تقوم الجهة الراعية بتقديم المساعدات الخيرية، وهذه قد تتراوح بين تقديم المال، الطعام، الوعود بعمل، وجبة غداء، سجاير، بطانيات، دجاج مثلج، قطع أرض، أو أي شيء آخر يحتاجه الزبون، مقابل الدعم السياسي، المطلوب بدرجة أخصّ في وقت الانتخابات، إلا أنه لا يقتصر عليه، فيكون الدعم السياسي عبر المشاركة في التظاهرات، حضور الاجتماعات، الوقوف على جانبي الطريق لتحية القادة السياسيين، ومشاهدة برامج تلفزيونية، وأحياناً الانخراط في ممارسة أعمال عنف، أو أي شيء آخر يظهر فيه الزبون دعمه للجهة السياسية الراعية.

العلاقة الزبائية منتشرة وموجودة في معظم الأنظمة السياسية المعاصرة في العالم شرقاً وغرباً، إن لم نقل فيها كلها، وهي تتخذ أشكالاً مختلفة، موجودة في المدن كما في الأرياف، لقد تناولت العديد من الدراسات هذه الظاهرة في دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأظهرت بشكل واسع كيف أنّ هذا النمط قد استخدم سواء كانت الدول محكومة بحكومات تم انتخابها بشكل ديمقراطي، أو فرضت عليها أنظمة ديكتاتورية، وهي تجري أيضاً في دول أوروبا والولايات المتحدة، وبأشكال مختلفة.

العلاقة الزبائية ليست علاقة سريعة وعابرة؛ بل إنها تتأسس وتبنى عبر السنين، حيث تقوم في بيئة اجتماعية ترتبط بها الجهات الراعية مع المجتمع المحلي بشبكة علاقات متعددة الأذرع، فعلاقة الراعي-الزبون تسود في الأوساط التي تجمعها قواسم مشتركة إثنية ودينية أو مذهبية؛ حيث تلعب الانتماءات المذهبية دوراً في خلق وتوطيد العلاقة الزبائية، فالتعبئة السياسية تكون موسومة بهذا الوسم، ويزدهر هذا

النوع من العلاقات في البلدان النامية والفقيرة بشكل أخص؛ حيث يصبح تقديم الخدمات وإشباع الحاجات للمواطنين، كأنه فضل على الشخص المحتاج، الأمر الذي سيتطلب لاحقاً منه، أو منها، أن يقدم ما يدل على شعوره بالامتنان؛ لذا، في هذا النوع من العلاقة الزبائية ما يمنح لسدّ حاجات الإنسان لا يعدّ حقاً؛ بل فضلاً. إنّ العطاء والمنح في هذه العلاقة ليس عاماً، بل خاصاً، والسمة المهمة للعلاقة الزبائية هي أنها تقوم على منح المساعدات الخيرية على أساس الخصوصية (Particularism)؛ حيث إنّ من يشمله الدعم المادي أو الاقتصادي هو ليس كل إنسان محتاج؛ بل أولئك الناس المحتاجين من المجتمع المحلي القريب، القادرين على منح وتقديم الولاء السياسي للجهة المانحة؛ أي أنّ العلاقة الزبائية بين الطرفين هي علاقة غير متساوية، تركز القوة والسلطة للجهة المانحة، وهي تقصي المخالفين وتحرمهم من الحصول على المساعدات رغم حاجتهم إليها، من هنا؛ فإنّ الإقصاء الاقتصادي وحجب المساعدات عن المحتاجين، يأتي كجزء لأولئك المنحدرين من طوائف وجماعات ذات انتماءات مغايرة للجهة المانحة، وهذا يتناقض مع مفهوم حقوق المواطنة¹.

لكنّ ما له أهمية خاصة في موضوع الزبائية؛ هو أثر هذه العلاقة على الخيار السياسي للأفراد، وبالذات الطبقات الفقيرة. فماذا تعني العلاقة الزبائية، بالنسبة إلى مسألة حقوق الفرد، وتحديدًا في حقّه في التعبير السياسي الحر؟ يقول الباحثان (Schneider and Zuniga-Hamlin)⁹، إنّ توفير المنافع الاجتماعية يدخل في صلب حقوق المواطنة من أجل تظمين حاجات الإنسان المادية كإنسان محتاج، إلّا أنّ هذا يعيدنا إلى السؤال الأول الذي طرحناه في بداية هذه الورقة: وهو "من يأخذ ماذا؟"، إنّ اضطراب ألمواطنين من ذوي الحاجة إلى مقايضة أصواتهم الانتخابية، كنتيجة لسياسة الزبائية، يثير كثيراً من الشكوك حول مسألة تمثيل إرادة المواطنين في دول تدعي أنها تتبنى نظاماً ديمقراطياً، ومدى قدرة المواطن على المشاركة السياسية الحقة بصياغة سياسات المجتمع من الأسفل عبر انتخاب ممثليهم في الأعلى، فالعلاقة بين الطرفين، المانح والمستلم، في تقاليد الزبائية، علاقة غير متساوية، فمن جانب، هنالك الجهة المانحة التي تمتلك المال والقوة والنفوذ السياسي، ومن جهة أخرى، هنالك أعداد من الأفراد في حاجة إلى إشباع حاجاتهم الأساسية، ويفتقدون قدرة المفاوضة مع الجهة المانحة.

من الناحية السياسية؛ ينكر ترتيب الزبائية على الإنسان المحتاج حقّه في الاختيار والانتخاب السياسي والتعبير السياسي، تصادر منه، أو منها، الهوية السياسية، وفي هذا الترتيب؛ كل أولئك الذي لا يوافقون الجهات الراعية أو المانحة من المحتاجين، يجري حرمانهم من المنافع الاجتماعية بحكم القوة المالية والسلطة التي يمتلكها المانح، فتقاليد الزبائية تقف على النقيض مع النهج الذي يتعقب حقوق المواطنة، الذي ينطلق من فكرة تعزيز وتقوية الفئات الضعيفة أو المهمّشة، وعلى أساس الاستحقاق المتساوي للجميع، واضعاً

أمام الدولة مسؤولية ضمان حاجات الأسر الفقيرة، خاصة أنّ الدولة قابلة للمحاسبة من قبل المواطنين، على عكس الأفراد، أو المنظمات التي لا يوجد ما يلزمها رسمياً بتقديم المنافع الاجتماعية. إلا أنّ مراقبة وتفحص فاعلية هذا الإستراتيجية، أي الزبائنية، تظل مسألة في غاية الأهمية بالنسبة إلى (م م د)؛ حيث إنّها تلقي الضوء على مدى قدرة هذه الجماعات في الحصول فعلاً على مكاسب سياسية، وعلى مدى نجاعة استخدام توزيع المنافع الاجتماعية كسبيل لتحقيق أهداف سياسية. من الواضح أنّ العلاقة الزبائنية، علاقة فعالة ومؤثرة، يمكن إن التزم الفقراء بها، أن تكون إستراتيجية فعّالة تعمل لصالح الجهات المانحة، فاعلية هذه السياسة استدعت عدداً من الباحثين إلى مناقشة مسألة التزام الأفراد المتلقين للمساعدات الخيرية بشروط العقد -غير الرسمي- المبرم بين الطرفين، أول من أثار هذا الموضوع: الباحثان الاجتماعيان¹⁰ Robinson and Verdier؛ حيث طرح الأخيران سؤالاً عمّا إذا كان الفقراء الذين استلموا المساعدات في المقام الأول، يقوموا فعلاً بالتصويت للجهة الراعية والمانحة، حسب صيغة ذلك الاتفاق غير المكتوب. إنّ عدم إظهار الولاء، قد يترك نتائج سلبية على الجهة المانحة، وقد يؤدي، ربما إلى جانب أسباب أخرى، لعدم فوزها بالانتخابات. إنّ تجربة (م م د) في الشرق الأوسط، تظهر فاعلية هذه السياسة، والسؤال الذي تسعى هذه الورقة للإجابة عنه: هل هنالك علاقة زبائنية بين منظمات المجتمع المدني الشيعية وجمهورها من المحتاجين للمساعدات؟

منظمات المجتمع المدني الشيعية في العراق والزبائنية

تحتل إستراتيجية وممارسة الزبائنية مكانة مهمة في العمل السياسي اليومي في العراق، لقد استخدم هذا التقليد بسبب توفر الثروات النفطية الهائلة في هذا البلد، والذي مكّن حكوماته من مقايضة الولاء السياسي للمواطنين، بتقديمهم أنواعاً مختلفة من المكافآت والمنافع، فنظام صدام حسين، وعلى حدّ تعبير (Joseph Sassoon)¹¹، لم يتمكن من البقاء في السلطة لمدة 35 عاماً، فقط بفضل استخدامه للعنف؛ بل عبر المكافآت والمنح، وما يسمى "مكارم الرئيس" التي كان يمنحها لأتباعه ومناصريه من أجل حماية وجوده والدفاع عنه، لقد اشترى نظام صدام حسين ولاء عدد من الجماعات والأوساط العشائرية وأعضاء حزب البعث، وغيره لضمان ولائهم عبر تنظيم علاقة زبائنية مع تلك الشبكات. مع حدوث التحول السياسي الهائل، بعد ٢٠٠٣، تصاعدت ممارسة الزبائنية بشكل لا مثيل له في العراق، ويمكن إيعاز أسباب هذا الازدياد إلى وجود الإمكانيات المالية الهائلة من عوائد النفط، خاصّة بعد رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، وجود المساعدات والقروض العالمية، هذا من جهة. ومن جهة ازيد معدلات الفقر، الذي طال ربع سكان العراق، وتقليص دور الدولة في الاستجابة لحاجات الناس،

كنتيجة لسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وتبني السياسات النيوليبرالية، إضافة إلى الفساد الذي استشرى في البلد بشكل لا سابق ولا مثيل له في العراق، كل هذا أطلق العنان لممارسات الزبائية لتنتعش، خاصة مع الشروع بتبني النظام الديمقراطي في العراق، وفتح أبواب المنافسة السياسية للوصول إلى السلطة عبر الانتخابات. إضافة إلى ما تقدّم: تعتمد (م م م ش) في تمويل نشاطاتها وبرامجها الاجتماعية على الخمس، أي المال الديني الذي توافرت عليه تلك المنظمات، الذي أهلها لأن تلعب دوراً في تقديم الخدمات، خاصة أنّ تلك المصادر المالية كان يجري التبرع بها من قبل الشيعة، ليس في داخل العراق، بل من دول الخليج أيضاً للأحزاب والجماعات السياسية الشيعية.

إنّ ظهور منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية، ظاهرة جديدة في معظم وسط وجنوب العراق؛ ففي فترة حكم النظام السابق لم يكن يسمح بالعمل إلا للمنظمات التي كانت ترتبط بالنظام، مثل: الاتحادات العمالية، الشبابية، الطلابية، والنسوية، التي كان يطلق عليها المنظمات الجماهيرية. اختفت هذه التنظيمات الجماهيرية مع انتهاء النظام السابق. في كردستان العراق، كانت هذه المنظمات قد تأسست منذ عام ١٩٩١، بعد وقوعها تحت حكم منطقة منع الطيران (No Fly Zone)، ويبلغ عدد المنظمات المسجلة في العراق حالياً (نيسان (أبريل) 2016)، ما يقارب 2800 منظمة وشبكة، ليس هنالك تقسيم للمنظمات على أساس ديني، أو (faith based organisations)، كذلك يمنع قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12)، الصادر عام 2010، من انخراط المنظمات غير الحكومية بالنشاطات السياسية، مع هذا؛ فإن الغالبية العظمى من هذه المنظمات جرى تأسيسها إما من قبل مرجعيات دينية، سواء كانت عراقية، أو إيرانية، أو لبنانية، أو أحزاب سياسية، شخصيات سياسية، عوائل شيعية، أعضاء برلمان. إلا أنّ هنالك منظمات جرى تأسيسها من قبل أفراد بشكل طوعي من قبل مواطنين شيعة، وهذه المنظمات تأسست بشكل عام، خاصة في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب، لممارسة الشعائر والطقوس الدينية، تعرضت المنظمات التي تأسست بشكل طوعي، وفق (Kerr)¹² إلى الضغط من أجل ضمها وإحاقها بمنظمات أكبر، من أجل توسيع نفوذ المنظمات المؤسسة من قبل أحزاب أو مراجع دينية، وفي الوقت نفسه؛ سعت تلك المنظمات الطوعية، في ظلّ المنافسة للحصول على الموارد المالية، ومن أجل تضمين المعونات والدعم الاقتصادي لها، إلى الانضواء تحت مظلة المنظمات الشيعية الأكبر، التي هي أفضل تمويلاً، وأكثر منعة.

ليست قليلة المنظمات التي تحمل أسماء شيعية، مثلاً هناك سبع منظمات تحمل اسم الخميني، ست منظمات تحمل أسماء الإمام الصادق، الإمام الحكيم، وهنالك منظمات تحمل أسماء: أهل البيت، فاطمة، زينب، مواكب الحسين، مواكب، الحسين، الحوراء، الحوراء زينب الإمام، الزهراء، الكرار، شهيد المحراب، وأخرى تحمل أسماء دينية مثل: ميراث، الفردوس، أم البنين، العقيلة وغيرها.

تؤمن تلك المنظمات مصادرها المالية من المراجع الدينية والأحزاب السياسية، خاصة أن المراجع الدينية هي المراكز التي تتجمع فيها، دخول الخمس والصدقات من قبل المجتمع الشيعي، سواء كان محلياً في العراق أو في المنطقة، فالخمس يشكل مصدراً مالياً رئيساً لتلك المنظمات، والخمس يعني تقديم ما يقارب ٢٠ مماً يملكه، ويزيد عن حاجة المواطن الشيعي، أو المواطنة الشيعية لمدة عام إلى الجهات الدينية، أو أية جهات يختارها بنفسه.

سواء تأسست هذه المنظمات بشكل طوعي، أو جرى تأسيسها من قبل أحزاب وجماعات سياسية، فإنّ انهماكها في العمل السياسي والديني والاجتماعي، خاصة في فترات الخوض في الانتخابات، قد جعل من المنظمات غير الحكومية أداة غاية في الفائدة للأحزاب والشخصيات السياسية والمراجع الدينية لأغراض التعبئة السياسية.

قبل الخوض في النشاط السياسي لتلك المنظمات من الضروري التطرق أولاً إلى برامجهم الاجتماعية، خاصة تلك الموجهة إلى تقديم المساعدات للأرامل والأيتام، وتوجيه برامج هذه المنظمات إلى هذه الفئة، هو تعبير عن التزامها بهذه الجوانب الثلاثة، كتعبير عما تراه هذه المنظمات جزءاً من مسؤوليتها، وتكليفها الديني تجاه الإنسان والمجتمع، من أجل تأسيس وخلق مجتمع يتصرف بشكل ملتزم بالتعاليم الدينية.

برامج مساعدة الأرامل والأيتام من قبل (م م م ش)

رغم صعوبة إيجاد إحصائيات دقيقة ونهائية عن عدد الأرامل في العراق، نظراً إلى الحروب الخارجية والحرب الداخلية والأعمال الإرهابية، التي ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا، إلا أنه، ووفق تقرير صادر من منظمة الإغاثة الدولية، يشير إلى أنّ عدد الأرامل في العراق يبلغ ما بين المليون إلى ٢ مليون، في مجتمع يبلغ تعداد سكانه ما يقارب الـ ٣١ مليون نسمة^{١٣}، نسبة النساء الأرامل اللواتي يتمكن من الحصول على مساعدات من الدولة تبلغ ٤٢٪ فقط، رغم وجود برامج الضمان الاجتماعي، إلا أنّ وجود مظاهر الفساد، والتحديات العديدة التي تواجهها النساء الأرامل تضع عراقيل جديّة تحول دون حصولهن على مساعدات الدولة، تشير منظمة الإغاثة الدولية إلى أنّ عدد الأرامل غير المتعلّقات يبلغ ٤٦٪، وأنّ ما يقارب ٢٩٪ منهن بإمكانهن القراءة والكتابة. وتبلغ نسبة العاطلات عن العمل ما يقارب ٨٤٪، إضافة إلى هذا، تحرم النساء الأرامل من العديد من الحقوق الاجتماعية؛ حيث تندر المساعدات المقدمة لهن ولأطفالهن من الأيتام من قبل الدولة أو منظمات غير حكومية، الأمر الذي دفع النساء إلى مزاولة التسول، أو بيع الجسد، وأحياناً الالتحاق بالميليشيات والقيام بعمليات إرهابية، كما تؤكد (Speckhar)^{١٤} في بحثها حول قيام النساء بأعمال إرهابية في العراق.

يبلغ عدد الأيتام في العراق ما يقارب 5 ملايين يتيم، حسبما تذكر الإحصائيات الصادرة حول الأيتام في العالم، من قبل مركز الأبحاث الاجتماعي والإنساني لعام 2014¹⁵. إن قيام (م م ش) بمساعدة الأرامل والأيتام، مثلها كمثل المنظمات الإسلامية السنية، ينطلق من اهتمام هذه المنظمات الدينية بالأسرة؛ حيث تعدّ (م م ش) الأسرة، الخلية الأولى في المجتمع، وضمان وجود أسرة سليمة، يؤمن وجود مجتمع سليم، وعدم تلبية حاجات الأسر الفقيرة قد يؤدي إلى تحطيم كيان الأسرة، الذي قد يؤدي إلى تدمير كيان المجتمع؛ لذلك، ولتحقيق أهداف هذه المنظمات والجهات المرتبطة بها بحماية المجتمع، فإنها توجهت كما تقتضي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق ووجود الملايين من الأرامل والأيتام، إلى تقديم البرامج الموجهة إلى هذه الأسر، عبر تقديم برنامج كفالة اليتيم، الذي يهتم بتقديم المساعدة المادية إلى الأرامل والأيتام، ويوضح البحث أنّ الأسباب التي تدعي هذه المنظمات لتقديم المساعدات الخيرية: أسباب دينية وأسباب اجتماعية.

العامل الديني

تستند (م م ش)، في تعليل سبب تركيزها على تقديم المساعدات النقدية إلى الأرامل والأيتام، بنها تلبية لنداء ديني وللنصوص القرآنية بالعناية باليتيم، من قبيل (أنا وكافل اليتيم في الجنة). إنّ مساعدة اليتيم بالنسبة إلى منظمة المجتمع المدني الشيعية، في الوقت الذي يصبّ في صالح اليتيم والأرمل، إلا أنه أيضاً عمل تجري مكافأتهم عليه في الآخرة، كما أوضحوا في المقابلات التي أجريت معهم؛ حيث إن مساعدة اليتيم ستجلب للموظفين والموظفات العائلات في هذه المنظمات الأجر والثواب في الدنيا وفي الآخرة، مما يشكّل لهم حافزاً كبيراً للتعاطف، والثواب والأجر قد يأتي على شكل مباركة في أموالهم، النجاح في الحياة والعمل، الحصول على الثروة، أن يرزقوا بأولاد، وأن يتمتعوا بصحة جيدة، وأن يحظوا بالأمان. من هنا، يعدّ العمل في منظمات المجتمع المدني الشيعية ومساعدة الأرامل والأيتام، نوعاً من الواجب الديني الذي سيجلب رضا الله ومباركته للمتطوعين، أو حتى العاملين مدفوعي الأجر في تلك المنظمات، وهذا قد يثير سؤالاً مشروعاً حول الأهداف الكامنة لمساعدة هذه الفئات: هل تكمن في مساعدة الفقير باعتباره فقيراً، في حاجة إلى إشباع حاجاته الأساسية، أم من أجل إشباع حاجات العاملين في تلك المنظمات في الحصول على رضا الله، وعلى شفاعته الأساسية، أم الإثنان معاً؟ إنّ الحصول على شفاعته الإمام في العرف الشيعي تعني تقريب الإنسان من الله، عبر الحصول على شفاعته الأئمة، مما يعني تأمين وقوف الأئمة وأهل البيت إلى جانب الشيعي في وقت الشدائد.

العامل الاجتماعي

تري (م م م ش) أنّ الأسرة تتكون من رب أسرة، وهو الرجل المعيل لعائلته، مع زوجته وأبنائه، ودور الأب يتمحور حول قيامه بوظيفتين رئيسيتين: الأولى توفير سبل المعيشة للأسرة، والثانية هي توفير الحماية والسيطرة على سلوك أفراد أسرته الاجتماعي، بتوجيههم إلى ما يراه صحيحاً، ونهيمهم عما يراه خاطئاً، فدور ربّ الأسرة يقوم على الدفاع عن القيم الأخلاقية الصحيحة التي تتلائم مع ما يتوقعه المجتمع المسلم، من أسرة مسلمة، هذا التوجيه لا يقتصر على الأولاد أو البنات فقط، بل أيضاً يشمل توجيه الزوجة؛ لذا، فإنّ (م م م ش) ترى أنّ غياب رب الأسرة يترك فجوة وفراغاً كبيرين، قد يشكلان مصدراً للخطر على الأسرة وعلى المجتمع بشكل أعم؛ حيث إنّها تعرض الأسرة، ليس إلى تهديد اقتصادي فحسب، بل ومن المحتمل إلى انحراف الأبناء والزوجة عن الطريق القويم، إذا لم يجرّ تظمين حاجاتها الاقتصادية، وذلك بالجوء إلى سبل غير مقبولة لتلبية تلك الحاجات.

لذا، تنطلق (م م م ش) في تقديمها للمساعدات النقدية للأسرة، من اعتقادها بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية لبناء المجتمع، فالأسرة الصالحة هي عماد المجتمع الصالح، وإنه لخلق مجتمع إسلامي، لا بدّ من خلق أسرة إسلامية، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تأسيس دولة إسلامية، ليس في الوقت الراهن فحسب؛ بل أيضاً لدولة المستقبل، من هنا يتوجه جُلّ اهتمام (م م م ش) إلى دعم الأسر المترملة وليست الفقيرة، الفاقدة لمعيها من الذكور، لتفحص ما الذي تقدمه هذه المنظمات للأسرة المترملة، يمكن الانتقال إلى الحديث مفصلاً عن مساعداتها الخيرية بالجزء التالي.

المساعدات العينية والنقدية للأرامل والأيتام

تقوم العديد من منظمات (م م م ش)، على سبيل المثال؛ «مؤسسة العين للرعاية الاجتماعية»: وهي منظمة أسست عام ٢٠٠٦، وبرعاية المرجع الديني الأعلى علي السيستاني، أو مؤسسات المرجع الديني حسين الصدر (ابن عم مقتدى الصدر وعتيله)، في منطقة الكاظمية في بغداد، التي تبلغ العشرات منها، «منظمة النور» التابعة للتيار الصدري في مدينة الصدر، مؤسسة «شهيد المحراب» في مدينة النجف، التابعة إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، «المبرّات الخيرية» التابعة للناصرية، وهو أحد الشخصيات الدينية القيادية في حزب الدعوة الإسلامية، منظمة «الثبات» التابعة لإحدى شبكات علي السيستاني في بغداد، إضافة إلى شبكات (م م م ش)، التي تقوم أيضاً بمساعدة الأرامل والأيتام، مثل: جمعية «أهالي المدينة» في مدينة الصدر، وغيرها العشرات من تلك المنظمات بتقديم المساعدات المالية

إلى الأرامل والأيتام، على سبيل المثال: قامت منظمة «العين»، خلال الأعوام العشرة الأخيرة، بمساعدة ٣٠ ألف يتيم، وبلغت ميزانيتها المصروفة حتى عام ٢٠١٥، ما يقارب ٨٥ مليون دولار.

أما منظمة «شهيد المحراب»؛ فتراوح عدد الأيتام الذين تقوم بدعمهم ومساعدتهم بين ٨٠-١٨٠ ألف طفل في السنوات المنصرمة، وتتباين عطاءات المنظمات للأيتام والأرامل، فبينما توفر مؤسسات حسين الصدر دور إيواء للأطفال اليتامى في مدينة الكاظمية، تقوم منظمة شهيد المحراب بإعطاء ما يقارب ١٠ دولارات للأرامل والأيتام شهرياً، وتقوم منظمة «الثبات» بإعطاء الأرامل حسبما يقرره الكفيل، فقد يتراوح بين ٢٠ - ٥٠ دولار شهرياً، وفي بعض الأحيان يقرّر الكفلاء الذين يتبرعون بمساعدة الأيتام حجم المبالغ المقدمة للأيتام، وأحياناً يتبرع الكفيل تاركاً للمنظمة أمور صرف المساعدات، وبعض هذه المساعدات تأتي من أموال الخمس التي يقدمها الشيعة في العراق، وأيضاً تأتي من مساهمات الشيعة من دول الخليج العربي. تقوم المنظمات عادة بإرسال أسماء وطرق الاتصال باليتامى للجهات المانحة، من أجل خلق الثقة والتأكد من وصول أموال كفالاتهم أو مساعدتهم إلى الأيتام تحديداً.

إنّ تقديم المعونات النقدية للأرامل، يمرّ بسلسلة من الإجراءات لمعرفة مدى استحقاق الأسرة للمساعدة المالية من المنظمة، وتحديد المستحقين ليس دائماً أمراً مباشراً وبسيطاً، فإن لم تكن الأسرة مرشحة من قبل أحد أعضاء تلك المنظمات، وليس لأعضاء المنظمة معرفة بالأسرة، تقوم المنظمة باتباع إجراءات وخطوات قد تبدو طويلة ومعقدة لتأسيس فيما إذا كانت الأسرة تستحق المساعدات أم لا، هذه الإجراءات تشمل جمع المعلومات عن هذه الأسر، والتي تتم عادة عبر إرسال الموظفين من النساء إلى زيارة بيوت تلك الأسر التي تطلب المساعدات، لتتأكد الموظفين أولاً من أنّ هنالك حالة ترمّل، ثم يأخذن لأنفسهن فكرة عن وضع الأسرة المالي عبر إلقاء نظرة على المنزل وأثاث المنزل، في حالة تأكد الموظفين من الوضع المالي للأسر ودرجة الفقر، يقدمن تقاريرهن الشفهية إلى المنظمة، ويعطين توصياتهن فيما إذا يتوجب منح العائلة المساعدات المالية أم لا.

إنّ اتخاذ القرار بمنح المساعدة المالية يأخذ بالحسبان عمر الأولاد من الذكور، فالشباب البالغ من العمر ١٨ عاماً، تحجب عنه المساعدات، عدا الذين يواصلون تعليمهم المدرسي وأحياناً الجامعي، وتتحقق (م م م ش) ممّا إذا كانت الأسرة المترملة تمتلك أرضاً أو بيتاً، أو لديها مصادر مالية أخرى، أو تستلم معونات من منظمات غير حكومية أخرى، أو من الدولة، وتتباين المنظمات في شروطها لمنح المساعدات، ففي الوقت الذي لا تمتنع فيه بعض المنظمات عن تقديم معونتها للأسر، حتى لو كانت تستلم من منظمات أخرى، أو من الدولة، ترفض منظمات أخرى تقديم المساعدة، مفضلة توجيه مواردها لأولئك الذين يعدمون الحصول على تلك المصادر.

بينما تبدو منظمة «شهيد المحراب» متساهلة في إعطاء مساعداتها للمحتاجين، تقصر منظمة

«الثبات» مساعداتها فقط على الأسر التي لا تملك مصادر أخرى، ويفسر العاملون في شهيد المحراب أنّ تلك المساعدات هي ليست بالكبيرة على أية حال، وإنهم لا يجدون بأساً في حصول أولئك النساء على مساعدات مالية من منظمات أخرى؛ ففي آخر المطاف، ترى المنظمة أن ما تحاوله تلك النساء هو تدبّر أمر معيشتهم.

أما شروط منح المساعدات للنساء، فإنّه يترواح بين منح المساعدات للأسر الموالية، أي التي تقدم ولاءً سياسياً لأحد الأحزاب أو المراجع، أو للأسر المحتاجة بشكل عام. ظهر لي من خلال البحث أنه بدأت المنظمات في البداية تمنح المساعدات المالية للنساء الأرامل على العموم؛ حيث إنّ تلك الأسر هي من المجتمع المحلي أو الشيعي، إلا أنّ هذه السياسة جرى تعديلها من قبل بعض منظمات (م م م ش)؛ حيث بدأت الأخيرة بالنظر إلى الولاءات السياسية لأولئك النسوة الأرامل، فمثلاً: بدأت بعض المنظمات بالسؤال عن أية مرجعية يقدن، وأية جماعة سياسة أو حزب سياسي يؤيدن.

إنّ هذا التغيير أثار انتباه بعض العاملين والعاملات في هذه المنظمات، وكما بيّن البحث الميداني:

لا يوجد دائماً انسجام فكري، أو رؤية مشتركة، بين أعضاء ومتطوعي تلك المنظمات، وخاصة فيما يتعلق بشروط منح المساعدات، فبينما يعدّ بعض الموظفين والموظفات أو المتطوعين والمتطوعات أنّ المساعدات يجب أن تمنح للنساء كواجب ديني، لأنهنّ فقيرات، وأنّ هذا يجب ألا يقرب بأيّة شروط سياسية أخرى، البعض الآخر، يرى أنّ الولاء السياسي والديني هو شرط مسبق ومفروض، قبل الشروع في تقديم المساعدات، وتقديمها للأسر المترملة من المواليات، ويفسر هذا الجمع بأنّ هذا هو حقّ شرعي للمنظمات، حيث إنّ الأخيرة قدمت مساعدات خيرية للأرامل أو الفئات المستفيدة، لذا، وبالمقابل، على هذه الأسر تقديم الدعم السياسي للمنظمة، وللحزب أو المرجعية، حين تطلب منها ذلك، مفسرة ذلك بأنّه إذا وقفت المنظمة إلى جانب الأسرة الفقيرة وقت الحاجة، عليهم أن يقدموا مساعدتهم للمنظمة حين تحتاجهم.

إنّ نوع وحجم المساعدات التي تقدمها منظمات (م م م ش) تتراوح بين تقديم الدعم النقدي والعيني: الدعم النقدي قد يتراوح بين ١٠ - ٥٠ دولاراً، وأحياناً قد يصل إلى ١٠٠ دولار للأسرة، حسب رغبة الكفيل، وقد يكون على شكل تقديم وجبات طعام، توزيع الأضاحي واللحوم في الأعياد، توزيع مكائن خياطة، حجابات، أجهزة تبريد، طبابخات، خطوط كهرباء^٢، تنظيم دورات تثقيفية ودينية، مهنية أو صحية. إضافة إلى استضافة النساء في مجالس الحسين، وعزاء عاشوراء، والمناسبات الدينية التي تعقد على مدار السنة بمناسبة ولادة ووفاة النبي، ولادة ووفاة الأئمة الشيعة الأحد عشر، وغيرها من المناسبات الدينية.

2 في العراق، ونظراً إلى تخريب خطوط تجهيز الكهرباء بشكل مركزي من الدولة، برزت ظاهرة تزويد الكهرباء في الأحياء السكنية حيث تشتري الأسر عدد من الأمبيرات، بحسب إمكانياتها الاقتصادية، يكلف الأمبير الواحد ما يعادل 5 دولارات شهرياً، تشتري الأسر من ذوي الدخل المحدود من 2-3 أمبير شهرياً، أحياناً تساهم (م م م ش) بدفع كلفة خط الكهرباء الذي تستخدمه الأسرة.

إضافة إلى هذا، تقوم المنظمة بتنظيم السفرات السياحية الدينية، وتنظيم دعوات للغداء في المضائف الدينية، وتنظيم زيارات إلى الحج، إلا أنّ الأخيرة تشهد منافسة عالية للحصول عليها. من جهة أخرى: تنظم بعض تلك المنظمات حفلات الزواج الجماعي للشباب الأيتام؛ حيث تقوم تلك المنظمات بتسجيل أسماء الشباب، وتجمعهم في قاعات واسعة، وتستدعي أسرهم، وأصدقاءهم، وغالباً ما يتحدث ممثلو تلك المنظمات في تلك الحفلات الجماعية، داعين العرسان الشباب إلى احترام وتقديس الأسرة.

لم تتح لي الفرصة في هذا البحث لمعرفة آراء ونظرات النساء الأرامل، إلا بشكل محدود وأولي، حول آرائهن وانطباعاتهن عن المساعدات اللواتي يستلمنها، إلا أنّ العاملين والعاملات في تلك المنظمات لم يببالغوا في وصف أهمية ما يقدموه من مساعدات، فوفق للمقابلات التي أجريتها مع العديد من تلك المنظمات؛ الاعتقاد الشائع لدى تلك المنظمات هو أنّ تلك المساعدات التي تقدمها تلك المنظمات محدودة، وبأن ما يقدموه لا يعدو أن يكون «استضافة ضيف في بيتك»، أو أنّ ما يقدموه هو «أفضل من اللاشيء»! لقد تحدث البعض عن أن بضعة دنائير تستلمها الأرملة، تصرف نصفها في الطريق إلى مقرّ المنظمة، وعلى شراء قارورة ماء، لا يمكن أن يقدم لها الكثير.

مع هذا، أكدت تلك المقابلات أنّ تلك المساعدات المحدودة تشكل بالنسبة إلى الأرملة نوعاً من المساعدة، التي تنتظرها وتتطلع إلى الحصول عليها في نهاية كل شهر، كلّ المنظمات التي أجريت معها اللقاءات، أكدت أنّ إشباع حاجات تلك الأسر يقتضي ويتطلب تدخل الدولة، حيث إنّ للأخيرة إمكانيات كبيرة تؤهلها للعب ذلك الدور، التي لا تستطيع منظمات المجتمع المدني القيام به، مهما أوتيت من إمكانيات اقتصادية.

إنّ المساعدات التي تمنحها المنظمات للأرامل تسهم في خلق وتقوية الصلات والشائج بين المنظمة والأرملة، خاصة أنّ النساء يقمن بزيارة شهرية إلى المنظمة، لاستلام ما يطلقن عليه «الراتب»، وأيضاً تستدعيهن المنظمات لاستلام آية تبرعات عينية قد يتبرع بها بعض الأثرياء من الشيعة، أو تدعوهم إلى وجبات غداء في المضائف الدينية، وهذه الصلة الاجتماعية تخلق وتؤسس لعلاقة داخلية داخل الطائفة الشيعية بين الجهات المانحة، والجهات المستلمة للمساعدات، وهذه الصلة الداخلية، هي التي ستبني عليها لاحقاً (م م ش)، والأحزاب والجماعات السياسية آمالها في إيجاد الدعم السياسي من قبل الأرامل والمحتاجين، من هنا، سأنتقل إلى الدور السياسي لهذه المنظمات.

الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني الشيعية

يقول هيل^{١٦} إنّ الانتخابات هي «حرب أهلية يجري خوضها باستخدام وسائل غير عنفية»، فإذا كانت بعض الدول تحسم صراعاتها المحلية في أرض المعركة، دول أخرى تخوض هذه الحرب عبر صناديق الاقتراع، وإن الأخيرة ليست أقلّ شأنًا؛ حيث تنظم الحملات، ترسم خطوط المعركة، يجري تحريك المشاة، ترفع الأعلام، تعقد التحالفات، تلهب المشاعر، وتكسب المعارك»، إنّ الانتخابات هي معركة الوصول إلى السلطة، إلا أنّ المشاركة في الانتخابات ليست هي العمل الوحيد الذي تنظمه المنظمات للمستفيدين من خدماتها؛ بل العديد من الأعمال السياسية الأخرى وعلى امتداد العام مع هذا، سأركز في هذه الورقة على عمل الانتخابات، نظراً إلى أهميته بالنسبة إلى هذه المنظمات.

لقد جرت أول انتخابات في شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، في هذا البلد، بعد سقوط النظام السابق لانتخاب الجمعية التأسيسية التي اتخذت على عاتقها كتابة الدستور، لتليها الانتخابات التشريعية في أواخر عام ٢٠٠٥، ثم انتخابات ٢٠١٠، وانتخابات ٢٠١٤ البرلمانية، إضافة إلى انتخابات مجالس المحافظات.

يمكن القول: إنّ هذه المنظمات قد عملت بتناغم وانسجام مع الأحزاب السياسية المرتبطة بها، المرجعية الدينية، وسائل الإعلام الجوامع، ومجتمعها المحلي بشكل أعمّ من أجل ضمان أصوات لفوز الأحزاب الشيعية للجمعية التأسيسية، لتضمين أغلبية شيعية تقوم بكتابة الدستور.

طبقاً للمذهب الشيعي، كلّ مواطن شيعي عليه أن يتبع مرجعاً دينياً للاستشارة والنصح فيما يخصّ أموره الدينية والسياسية، وأيضاً الاجتماعية، ويعدّ المرجع المفسّر للتشريعات الدينية التي قد لا يتمكن المواطن الشيعي من سبر أغوارها، نظراً إلى عدم تخصصه في أمور الدين؛ لذا، فإنّ تنفيذ فتاوى المرجع تعدّ واجباً وتكليفاً دينياً يتطلب من الشيعي التقيد والالتزام به.

استخدمت المنظمات الشيعية، فتوى المرجع الشيعي الأعلى، علي السيستاني، الداعية إلى مشاركة النساء والرجال على حدّ سواء في الانتخابات، باعتبارها واجب وأمر ديني يجب على كلّ رجل شيعي وامرأة شيعية، التقيد بتنفيذه، فكان العمل الدعائي ينصب حول أنّ المشاركة في الانتخابات هي واجب ديني مقدس، وليس عملاً سياسياً يشترط حرية الخيار السياسي؛ لذا فإنّ تلك المنظمات قامت بالترويج والدعاية للمشاركة في الانتخابات موجهة خطابها التعبوي نحو الرجال والنساء، على قدم المساواة للتصويت للأحزاب الشيعية كواجب ديني وشرعي، ووفق ما نصّت عليه الفتوى.

إنّ الفتوى لم تحظّ على المشاركة في الانتخابات على العموم؛ بل تحتّ الشيعية على التصويت

لجهات بعينها دون غيرها، فاستخدام «فتوى السيد» واستخدام «القائمة التي يباركها أو يفضلها السيد» كانت خطاباً تعبويّاً فعلاً، وفي غاية الأهمية بالنسبة إلى الأعضاء هذه المنظمات؛ حيث إنّ تنفيذ الوصية لا يستدعي أيّ جدال أو مناقشة، باعتباره واجباً دينياً إلزامياً ومقدساً، الأمر الذي يسهل إقناع جمهورهم بالتصويت إلى تلك القوائم وبشكل يسير، وبما أنّ الأرامل تشكل نسبة عددية تبلغ ٩٪ من سكان العراق، وهذه الفئة هي أغلبها من الطبقات الفقيرة أو المعدّمة، التي تتلقى أعداداً منهنّ، المساعدات من (م م م ش)؛ لذا، فإنّ هؤلاء النسوة يشكّلن قوة عددية لا يستهان بها بالنسبة إلى الأحزاب والجماعات الشيعية لمخاطبتها وكسب أصواتها.

نظم نوع من تقسيم العمل بين (م م م ش) والحزب السياسي أو الجماعة السياسية في أوقات الانتخابات، يرى ناشطو هذه المنظمات أنّ عملهم يتمحور حول «التوعية والتثقيف»، مؤكدين أنّهم لم يلعبوا دوراً سياسياً؛ بل لعبوا دوراً توعوياً وتثقيفياً، تاركين الدور السياسي لتلعبه الأحزاب السياسية، فمن جانب تقدم الأحزاب أو ممثلو المراجع الدينية أسماء المرشحين للانتخابات والقائمة المفضلة لديهم، يقومون أيضاً بتمويل الحملة الانتخابية، وتوفير الغطاء السياسي والديني لها، أما (م م م ش)، من جانب آخر، تلعب دور التعبئة السياسية لضمان جمهور يصوت لمرشحي الحزب أو الجماعة السياسية، من هنا يبدو أنّ دور المنظمات هو دور تكميلي وأساسي، ولا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى الحزب السياسي أو الجمع السياسي؛ حيث يمكن القول إنّ المنظمة تلعب دور البوابة والشبابيك التي تمكن الحزب من الإطلال، والوصول إلى جمهور المصوتين.

ما إن تبدأ الجهات الراعية للمنظمة، أحزاب أو مراجع دينية، أو أفراد، بإعطاء التوجيهات إلى الموظفين العاملات أو الموظفين، المتطوعات والمتطوعين بـ «تحشيد» الأرامل للانتخابات، تتوجه تلك المنظمات وتتأهب للعمل التوعوي، وتتراوح أعمال المنظمات من تثقيف وتوعية النساء على ضرورة التصويت في الانتخابات، إلى مراجعة أسماء المشاركين والمشاركات في مراكز الانتخابات، وتثبيت الأسماء غير الموجودة لأسر الأرامل، إلى ضمان وجود أسماء كلّ الأسر في قوائم التصويت، إيجاد ومعرفة أماكن التصويت، الاتصال بالنساء الأرامل، وجلبهن إلى الندوات التبليغية والدعائية للانتخابات، إلى جلب النساء بحافلات مخصصة لهذا الغرض، إلى الإشراف على عملية ومجرى الانتخابات ذاتها والعديد من الفعاليات المتعلقة بالانتخابات.

غالباً ما يجري تدريب النشطاء في هذه المنظمات على كيفية «تثقيف الناس» بإدخالهم في دورات في العملية الانتخابية، وفي المراقبة، ومن ثم يجري توزيعهم كمراقبين وموظفين في أعمال رقابية في مفوضية الانتخابات؛ حيث تمتلك بعض هذه المنظمات، منظمات فرعية رقابية. في الأغلب جرى تدريب هؤلاء الأعضاء في دورات تدريبية نظمتها منظمات محلية أو عالمية، لا يتردد موظفو وموظفات هذه

المنظمات بالوصول حتى إلى المناطق البعيدة، وأحياناً الخطرة، من أجل تأمين أوسع مشاركة انتخابية والتصويت على القوائم للأحزاب والجماعات الدينية الشيعية.

إنّ التوجه إلى هذه الشريحة من الأرامل للتصويت متأً من حقيقة أنّ تلك المنظمات تجد أنّها قد كونت لنفسها، و عبر العلاقات التي كونتها مع تلك النساء عبر سنين عديدة، من تقديم المساعدات الخيرية ومختلف أشكال النشاطات الدينية والاجتماعية، نوعاً من الرابطة التي تؤهلها لدعوة النساء، وجلبهن إلى التصويت لمرشحي هذه المنظمات والأحزاب المرتبطة بها، أي بكلمة أخرى: إنّ ما قدمته من مساعدات يمكن المنظمة من إقامة علاقة زبائية مع أولئك النساء المحتاجات من الأرامل؛ بحيث توصلت (م م م ش)، وعلى حدّ تعبير أحدهم إلى تأسيس «قواعد»، وإلى تكوين «حالة من التواصل مع القواعد» يؤهلها إلى دعوة النساء لأغراض سياسية وانتخابية.

إلا أنّ الدعوة للمشاركة في الانتخابات لا تمرّ دون مقاومة من قبل الأرامل، مجمل اعتراضات النساء تدور حول عدم رغبتهن «في الخوض في الأمور السياسية، أو «لا جدوى من التصويت، ننتخبهم ثم لا يفعلون شيئاً»، و«إنّ الأمور بقيت على حالها، ويجري انتخابه، يتضح أنه في نهاية المطاف قد تحول مثله مثل غيره إلى لصّ وفساد»، لكن بما أنّ المنظمة تلعب دور الوسيط بين الجهة العليا التي ترتبط بها، سواء كانت حزباً أو مرجعية، شخصية سياسية، أو أسرة دينية وبين «القاعدة الشعبية»، أو «القاعدة الاجتماعية»، فإنّ الموظفين والمتطوعات مكلفات بـ «إقناع» النساء بالتصويت، ما يجعلهن يقمن ببذل الجهود، على حدّ تعبير إحداهن، «عصر النساء عصرًا» من أجل أن يذهبن للتصويت، ولا تتردد بعض الأرامل من الاعتراض على التحشيد للتصويت في الانتخابات، بالقول: «إذا كان حضورنا هذه الاجتماعات شرط للحصول على الرواتب، اقطعوا الرواتب»، حسبما ذكرت إحدى الموظفات في تلك المقابلات.

في الوقت الذي تظهر الموظفات، أو المتطوعات للعمل في هذه المنظمات، تعاطفاً مع الأرامل، إلا أنّهن لا يملكن غير القيام بما جرى تكليفهن به «إقناع الأرامل بالتصويت»، تخاطب المنظمات الأرامل، على سبيل المثال، بأنّ تلك «هي توصيات السيد (السيستاني) وأنّ «اتباع وصاياه سي جلب الأمن للبلد»، وأنّ «ما على النساء إلا أن ينتخبين من هو الأفضل»، أو «يا حبيباتي تلك تعليمات السيد»، «ستهدأ الأوضاع وستستقر الأمور إذا ما صوتنا في الانتخابات، خاصة لأولئك الذين يفضلهم السيد».

إنّ مسألة التعبئة أو التحشيد تحتل مكانة وأهمية خاصة بالنسبة إلى هذه المنظمات، حيث تتحول مقراتهم ومراكزهم، على حدّ تعبير إحدى الناشطات، «إلى مراكز تحشيد» للنساء.

تتصل الموظفات أو المتطوعات، بناء على التوجيهات، بالأرامل المستفيدات هاتفياً على أرقام الموبايل أو الذهاب إلى أحيائهن السكنية، أو عبر الدعوة الشفهية لحضور الندوات التثقيفية، ويقمن بجمع

النساء في مقرّ المنظمات، والتي هي في بعض الأحيان عبارة عن حسينيات، أي أماكن دينية لممارسة النشاطات الدينية والحسينية لدى الشيعة، ثم يتم نقلهن في حافلات إلى أماكن الاجتماعات والندوات التثقيفية، بعض المنظمات تستخدم عدداً من الحافلات يتراوح بين ١٨ إلى ٢٠ حافلة.

ما إن تنهي المنظمة دورها بجمع جمهورها من الأرامل إلى الاجتماعات حتى يتولي مسؤولو العمل السياسي مسألة «التوعية والتثقيف»، وأحياناً تطالب النساء المرشحات أنفسهن أو المرشحين، باللقاء مع النساء مباشرة في مقرات المنظمات الشيعية للحديث إلى جمهورهم من النساء، في الغالب لا تأتي هؤلاء المرشحات، أو المرشحين بأيدٍ خالية؛ بل يجلبن معهن بعض الهدايا للأسر من قبيل مواد غذائية، كزيت وبعض المستلزمات المنزلية، تقوم المنظمات عادة بنشر صور فعالياتهن أثناء فترة الانتخابات على صفحات التواصل الاجتماعي، من المفيد هنا التطرق إلى مناقشة الخطاب السياسي التعبوي لـ (م م ش)، التي تلعب دوراً أيضاً في قيام النساء بالتصويت للانتخابات، في الجزء القادم من الورقة.

الخطاب السياسي التعبوي لمنظمات المجتمع المدني الشيعية (م م ش)

إنّ الخطاب التعبوي الشيعي يختلف عن الخطاب التعبوي السياسي لمنظمات المجتمع المدني الإسلامية السنية، الذي استخدمه الإخوان المسلمون في مصر أو في بلدان عربية أخرى، لقد كان تركيز الدعاية السياسية للمنظمات السنية يتمحور حول الشعار السياسي الإستراتيجي لتلك المنظمات، بأنّ «الإسلام هو الحل»، طارحاً الإيديولوجية الإسلامية كبديل للنظام السياسي والاقتصادي والقانوني، الذي تطرحة الأحزاب القومية أو الليبرالية العربية في المنطقة، أو ما تراها أنظمة علمانية، بينما يتمحور الخطاب التعبوي السياسي الشيعي حول التصدي لـ «مظلومية الشيعة».

إن استذكار قصص ومراسيم عاشوراء بالنسبة إلى الشيعة؛ هو إبقاء الذاكرة الشيعية حية على امتداد ١٤٠٠ عام، للتذكير بالاضطهاد الذي تلقوه من مخالفهم السياسيين، وهم السنة. أضف إلى ذلك، استذكار أعمال العنف التي استخدمها نظام صدام حسين في وسط وجنوب العراق، خاصّة بعد أحداث آذار عام ١٩٩١، والذي ينظر له الشيعة، كنظام للسنة، ضدّ الشخصيات الدينية والسياسية الشيعية في العراق. فحوى الخطاب السياسي لـ (م م ش)، الذي يكرر على أسماع الأرامل، اللواتي هن من الطائفة الشيعية ذاتها، بأنّ الشيعة هي طائفة مضطهدة، وأن الانتخابات ستوفر لهم الفرصة ليؤمنوا وجود حاكم شيعي، ينصف الطائفة، وستوفر للأخيرة إمكانية القيام بمراسيمهم وطقوسهم الدينية، دون أن يتعرضوا لأذى، كما كانوا في السابق؛ حيث حظر عليهم النظام السابق ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية، لذلك تركز الحملات الانتخابية على أنّ «صوتك من ذهب»، وأنّ «صوتك لا يجب أن يذهب هدراً»، تلك الدعاية

الانتخابية التي تصغي إليها النساء، كانت تتردد أصداءها أيضاً في القنوات الفضائية الإسلامية الشيعية، التي كانت تستخدم الأشعار، وصور المدافن الجماعية، ومشاهد العنف بعد أحداث ١٩٩١، لتحذير المواطنين الشيعة من أنهم إن لم يصوتوا للأحزاب الشيعية، فإنّ خطر عودة النظام السابق أمر محتوم، وأنه لدرء احتمالية حدوث هذا الأمر، يجري تحريض المواطنين على التصويت للأحزاب الشيعية. بل الأكثر من هذا، لم تتردد تلك المنظمات والجهات الأعلى المرتبطة بها من تكرار وجوب انتخاب الممثلين الشيعة، حتى إن كانوا متهمين بأعمال سرقة وفساد ونهب، أخذاً بنظر الاعتبار، امتناع الكثير من المواطنين الشيعة من الذهاب للانتخابات إثر افتضاح درجة الفساد التي تورطت بها الأحزاب الحكومية، والتي كانت أغليبتها شيعية، وذلك لمنع وللحيلولة دون فوز مرشحين قد يحرمون الشيعة من ممارسة شعائرهم، لقد كان لخطاب حثّ الشيعة على الذهاب لصناديق الاقتراع، حتى لا يحرّموا من زيارتهم لأضرحة الأئمة الشيعة، يتردد بكثرة في الخطاب التبعوي الشيعي، وهذه الخطابات تكررت في الانتخابات التي حدثت في أعوام ٢٠٠٥، ٢٠١٠، و٢٠١٤. لكن يجب طرح السؤال هنا: إلى أيّ حدّ كانت السياسة الزبائية سياسة ناجحة في تحقيق أهداف الأحزاب والجماعات الشيعية وحفاؤها في منظمات المجتمع المدني؟

فعالية الإستراتيجية الزبائية

رغم صعوبة معرفة فيما إذا كانت النساء الأرامل قد قمن بالفعل بالتصويت للمرشحين الشيعة أم لا، فليس من المعلوم إذا كانت تلك الخطابات قد وجدت أذناً صاغية لدى الأرامل تحديداً، وفيما إذا كن قد قمن بالتصويت فعلاً، ولمن منحن أصواتهن في الانتخابات، لكنّ فوز الأحزاب والجماعات الشيعية في الانتخابات لثلاث مراحل انتخابية، قد يفسر على أنه نجاح لتلك الإستراتيجية، فقد بلغت نسبة الاقتراع في الانتخابات عام ٢٠٠٥ نسبة ٧٦٪، إلا أنّ هذه النسبة هبطت في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٦٢٪، أما في عام ٢٠١٤ فقد تدنت مرة أخرى لتبلغ حوالي ٦٠٪^{١٧}.

لا يتوفر لدينا في هذه البحث معلومات عن نسبة مشاركة النساء الأرامل في الانتخابات البرلمانية الثلاثة المذكورة، إن أيدي المنظمات أقصر من أن تصل إلى معرفة طبيعة تصويت النساء؛ حيث إنّ التصويت يتم بسرية وبشكل مستقل، وبعيداً عن الأنظار، فيظلّ السؤال: كيف صوتت النساء في الانتخابات؟ هل قمن بالتصويت لمن يشئن وحسب ما تمليه عليهن قناعاتهن الشخصية أو السياسية، أو تركن أورايقهن فارغة بدون التصويت، أو نفذن ما كانت قد طلبته المنظمات منهن بالتصويت للأشخاص المرشحين، فالنساء اللواتي يتلقين المساعدات من أكثر من منظمة شيعية واحدة، ويقدمن الوعود إلى تلك

المنظمات باختيار مرشحيهن، وهذا سيؤدي في آخر المطاف إلى الانتخاب بين المرشحين الشيعة أنفسهم، وعدم اختيار أي مرشحين خارج هذه الطائفة. الأمر الذي يعني فوز الأخيرة، بغض النظر عن الاختلافات والانقسامات الشيعية-الشيعة الداخلية، وعلى رغم الاختلافات بين الأحزاب والمنظمات الشيعية فيما بينها، خاصة أنّ مدناً مثل النجف، توجد فيها العشرات من منظمات المجتمع الشيعية، التي معظمها، إن لم يكن كلها، تقوم بتقديم المساعدات والدعم وبأشكال متنوعة للنساء، وكلّها تدعو تلك المنظمات النساء إلى أن يصوتن لمرشحيهن، فإنه يمكن توقع أن تصويت الأرامل لن يتخطى نطاق المرشحين الشيعة.

مع أنّ هذا البحث لم يجر مقابلات مع النساء الأرامل لمعرفة كيفية تصويتهن، إلاّ أنّه ليس بأمر مستبعد أو غريب أن تكون الأرامل قد صوتن استناداً إلى أحد أو مجموعة أسباب: أولاً: الاستجابة للدعوات التبليغية التي قامت بها تلك المنظمات من التصويت، هو تنفيذ لما قيل لهم أنّها وصايا السيستاني، لما للأخير من اعتبار في الأوساط الاجتماعية الشيعية.

ثانياً: تأثير الندوات واللقاءات التي عقدت معهن باللقاء مع النساء والرجال المرشحين، خاصة أنّ بعض المرشحات أحياناً يطلبن من النساء تأدية القسم بأنهن سيقمن بانتخابهن، وخاصة إذا كانت المرشحة تقدم بعض المساعدات النقدية للنساء.

ثالثاً: إنّ هؤلاء النسوة قد يساورهن الشعور بردّ الجميل للجهة المانحة، فيقمن بإعطاء أصواتهن إلى الجهة التي ترشحها وتوصي بها الجهات الحزبية المرتبطة بالمنظمة؛ حيث إنّ ما تقدمه هذه المنظمات لا يقتصر فقط على تقديم المساعدات الخيرية، بل هنالك وشائج وصلات تسعى المنظمات إلى إبقائها وإحيائها مع النساء الأرامل عبر جملة من النشاطات الاجتماعية والدينية. إن التصويت، قد يعكس الخيار السياسي للنساء الأرامل، لكنّه أيضاً يحمل معنى الولاء الديني، وفرصة للتعبير عن الحبّ للشيعة، للائمة، لأهل البيت، للمرجعية، وللسيستاني. الأمر الذي يتجاوز وطبيعة الخطاب السياسي الشيعي الذي يستهدف الوصول إلى قلوب وعقول النساء الأرامل الشيعة.

هنا يتحول قرار التصويت في الانتخابات من أمر سياسي واختياري إلى قرار ديني اجتماعي، خاصة أنّ التصويت لا يستند إلى معرفة النساء الأرامل بالبرامج الانتخابية للمرشحين، فالانتخابات في العراق، هي انتخابات تقوم على الهوية، وليس على البرامج السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كما يقول (Diamond) ¹⁸.

إلاّ أنّه، من المعلوم، قد حدثت انتكاسات في الانتخابات لعدد من المرشحين، وهنا من الضروري التطرق إلى كيفية تعامل تلك المنظمات مع هذه النتائج؟

إنّ تجربة (م م م ش) توضح لنا أنّه: حين تعرضت بعض تلك الأحزاب والجماعات إلى خسارة في الأصوات، أو إلى نقصان في عدد مقاعدها البرلمانية، فإنّ حلقات سلسلة الزبائية بدأت بالتهوي

حلقة بعد أخرى، وتبدأ تلك المنظمات والجهات التي تمولها وتقودها مباشرة بمراجعة إستراتيجيتها لتبدأ سلسلة من الإجراءات، والتي تبدأ بإيقاف المعونات الخيرية للأرامل، أو إلى تغيير شكل تلك المساعدات، فبدلاً من تقديم رواتب شهرية، تكتفي بتقديم بعض الهدايا والمنافع المتفرقة بين فترة وأخرى، أو تغير من شروط منحها للمساعدات، فبدلاً من أن تقدم مساعدات للنساء الأرامل، تبدأ بتوجيه تلك المساعدات إلى "المواليات" منهن فقط، وأخيراً وليس آخراً، تبدأ بتوجيه العقوبات إلى الموظفات والموظفين، بالطردهن من العمل باعتبار أنهم فشلوا في تحشيد الأعداد اللازمة للفوز بالانتخابات. بالتأكيد، إنّ النساء المتطوعات للعمل يكن أقل عرضة لهذا النوع من التهديد مقارنة بزملاتهن أو زميلاتهن، اللواتي يعملن كأجيرات لدى هذه المنظمات. ولم تعدم تلك المنظمات مشاهدة تسريحاً جماعياً لموظفيها كنتيجة للفشل في الانتخابات، إنّ هذا يوضح أنّ العلاقة الزبائية لا تؤثر في النساء المحتاجات للمعونات المالية، في حالة عدم تحقيق الكسب السياسي؛ بل إنّ العاملين في تلك المنظمات يمكن أن يتعرضوا للتهديد بفقدان مصادر معيشتهم، أي يمكن أن يدفعوا ثمن إستراتيجيات الزبائية، إن لم يكتب للأحزاب النصر السياسي.

الاستنتاجات

تمكن هذا البحث من أن يلقي الضوء، للمرة الأولى، على تجربة منظمات المجتمع المدني الشيعية في العراق، فحسب علمي: رغم وجود بعض الدراسات عن منظمات المجتمع المدني، مثلاً: بحث حيدر سعيد¹⁹ و(kerr) (مصدر سابق)، إلا أنه لم يجرِ التطرق إلى منظمات المجتمع المدني الشيعية باعتبارها منظمات إسلامية شيعية، هذا البحث، بهذا المعنى، يشكل إضافة إلى الأدبيات الصادرة بالعربية حول هذا الموضوع.

ثانياً: تناولت أكثر الأدبيات إستراتيجية الزبائية كممارسة تقوم بها الأحزاب السياسية في العديد من دول العالم وبالأخص في الدول النامية، ولم يجرِ التطرق إلا بدرجات أقل، إلى أدوار منظمات المجتمع المدني في ممارسة هذه العلاقة.

تتوصل هذه الورقة، كما جاء في الأدبيات الأخرى، إلى أنّ ظاهرة الزبائية تزدهر في الدولة النامية والفقيرة، رغم أنّ العراق يعرف من الدول الغنية بالنفط، ويمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، إلا أنّ نسبة الفقر في العراق هي 25%، إن تجربة ممارسة المنظمات الشيعية لهذه الممارسة تؤكد أنّها تنتشر في البلدان التي تعاني من الفقر، وتعاني من عدم وجود أنظمة رعاية اجتماعية، أو على الأقل تعاني من الفساد الذي يمنع وصول الفقراء إلى المصادر المالية والحصول على منافع الرعاية الاجتماعية. يتوصل هذا البحث إلى أنّ (م م م ش) في العراق، لم تؤسس في الأعم الأغلب من "الأسفل"، بل

من الأعلى؛ حيث إنها تأسست من قبل جماعات وأحزاب سياسية، شخصيات دينية وسياسية. يثبت هذا البحث، وبقدر تعلق الأمر بمنظمات (م م م ش) بعدم انطباق التعاريف السائدة لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها منظمات مؤسسة من قبل أفراد، وبشكل طوعي، وهي لا تمارس العمل السياسي مع (م م م ش)، إنّ الاخيرة أسست من قبل أحزاب أو جماعات سياسية.

ثانياً: القول إنّ منظمات المجتمع المدني لا يجب أن تزاوّل العمل السياسي، هو فرضية غير واقعية، والسياسة تعني في أبسط تعريف لها أنها عمل تغيير في المجتمع، وهذه المنظمات تسعى، وبشكل جاد، إلى إحداث تغيير في الدولة وفي المجتمع، التغيير الذي يعمل على معالجة الفقر عبر تقديم المساعدات الخيرية، وتقوية وجود الأحزاب السياسية أو الجماعات الشيعية في السلطة، عبر تنظيم علاقة زبائية مع المجتمع.

إنّ هذه المنظمات تقوم بتقديم المساعدات الخيرية انطلاقاً من تصوراتها الدينية بضرورة إشباع حاجات الفقير، لا لكون لديه حاجة مادية فقط، وكما يثبت البحث؛ بل من فلسفة مفادها أنّ عدم إشباع حاجة الفقير قد يؤدي إلى تدمير المجتمع، خاصّة أنّ مساعدات تلك المنظمات غالباً ما تقدم إلى الأسر، فتلك المنظمات تعدّ الأسر عماد المجتمع، وأيّ خلل في الأسرة قد يؤدي إلى إحلال خلل في المجتمع، من هذا، نستنتج أن حماية الفقير تستهدف في المطاف الأخير حماية المجتمع.

يوضح هذا البحث نمط علاقة الدولة بالمجتمع المدني؛ فبينما تقوم الأحزاب بتفعيل العلاقة الزبائية أملاً في تقوية وجودها السياسي في الحكم، تبدو منظمات المجتمع المدني ملحقاً لأحزاب الدولة، من هنا، يظهر هذه البحث أنّ الحدود بين الدولة والمجتمع المدني مائعة ومتحركة إلى حدود كبيرة؛ لذا، يمكن الاستنتاج أنّ هذه المنظمات، في حقيقة الأمر، ووفق التجربة الميدانية لعمل (م م م ش)، لا تعمل لتمثيل المجتمع المحلي، ولا المدافعة عن حقوق الجماعات التي يفترض أنها تمثلها؛ بل تعمل من أجل تقوية أحزاب الدولة، إنّ المنظمات التي أسسها النظام السابق، كانت تسمى "المنظمات الجماهيرية"، تعمل وبشكل مباشر على تنفيذ أجندة السلطة الحاكمة، من هنا تبدو منظمات المجتمع المدني الشيعية، كأنها تعمل بالاتجاه ذاته.

يبقى السؤال: إلى أي حدّ تقوم منظمات (م م م ش) بإعطاء المجال إلى المجتمع المدني وأعضائه من الطائفة الشيعية، بالحق للتعبير عن إرادتهم الحرة والمستقلة، بعيداً عن تأثير الأحزاب؟ يوضح لنا هذا البحث، أنّ إرادة المواطن الشيعي، أو المرأة الشيعية، يجب أن تصاغ وترسم وفق تعليمات المرجع الديني، عملاً بمنهج تقليد المرجع، فبدلاً من أن تكون هنالك إرادة مستقلة للأفراد، يتكون هنالك رأي جمعي لطائفة معينة، مصاغ بشكل جماعي وليس فردي.

ليس من الصعب التوصل إلى أن المساعدات الخيرية لهذه المنظمات الشيعية قائمة على أساس

طائفي، فمسألة إشباع حاجات الأرامل الـ "مواليات" يعني، أنه لا يشترط في الأرملة أن تكون شيعية فحسب؛ بل يجب أن تكون موالية أيضاً، من أجل تضمين صوتها لاحقاً في الانتخابات، حين يحين موعد التصويت، كذلك يمكن التوصل إلى أنّ عمل منظمات المجتمع المدني الشيعية، تعمل على تعزيز وتكريس الطائفية عبر تكرار الخطاب الشيعي لمظلومية الشيعة، واتباع سياسة التخويف من عودة النظام السابق، ما يعني تقوية أواصر الصلة بين أفراد الطائفة الشيعية، بدلاً من الانفتاح على المجتمع الأوسع الذي قد لا تولى أجزاء منه، أهمية إلى التقسيمات الطائفية.

تمت الإشارة في هذا البحث إلى استخدام المال الديني للشيعة، وأقصد الخمس لأغراض سياسية، أنّ الخمس يجب أن يقدم "لأهل البيت"، إلا أنّ تقديم الخمس للشخصيات والأسر والأحزاب الدينية، قد حول هذا المال الديني إلى مصدر مالي، تحسدهم عليه المنظمات الإسلامية السنية والعمانية معاً، ولا توجد معلومات عن حجم ومصادر دخول الخمس، لكنّه من الواضح أنّه على درجة من الوفرة بحيث يمكن تلك المنظمات من أن تدعم آلاف الأيتام، وأيضاً تدعم تلك الأحزاب سياسياً.

من الناحية الاقتصادية، ورغم تأكيد منظري السياسات الليبرالية الجديدة ضرورة أن يكون للمنظمات الدينية دور في التنمية وفي تقليص معدلات الفقر، وبوجوب تقليص دور الدولة، وعلى الرغم أيضاً من قيام هذه المنظمات بتقديم المساعدات الخيرية، إلا أنّه لا يبدو أنّ تلك المنظمات تشارك إستراتيجي السياسة النيوليبرالية، تلك التصورات؛ فهي ما تزال ترى دورها كدور محدود في تقديم المساعدات، وما تزال أنظارها مصوبة نحو الدولة في القيام بمسؤوليتها تجاه المواطنين بتوفير وتأمين حاجاتهم المعاشية الأساسية.

بناء على ما تقدم، وعودة إلى السؤال الذي طرح في بداية هذه الورقة: "من يأخذ ماذا؟"، نتوصل إلى التوصية التالية، وهي من أجل إشباع الحاجات المادية الأساسية للإنسان، ومن أجل الحفاظ على استقلاليته السياسية وكرامته، يجب أن تتدخل الدولة تدخلاً فعالاً في تأمين حاجاته. إن الجواب عن سؤال حقّ الأفراد في تأمين الحد لمعيشتهم يشكل ميداناً للصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لرؤى جماعات مختلفة.

وكباحثة في موضوعة السياسات الاجتماعية، أنطلق من فكرة إشباع حاجات الإنسان، وتأمين حريته واستقلاليته، وأرى أنّ تقديم الخدمات والمساعدات لا يجب أن يرهن بأيّة شروط سياسية، ويجب أن تشبع حاجات الإنسان باعتبارها "حاجات"، كذلك، ألا تترك حلّ مشكلة الفقر إلى المنظمات الأهلية وإلى السوق، كما يروج دعاة النيوليبرالية.

إنه بإمكان المواطن محاسبة الدولة في حالة تقصيرها في تقديم الخدمات؛ لأنّه كان قد انتخبها وأعطها صوته في المقام الأول، إلا أنّه لا يستطيع محاسبة أية منظمة لم يكن قد انتخبها، ولا أسسها،

وليس لديه منها غير ما تقدمه له من مساعدات، فتأمين حاجات الإنسان المادية وحرية التعبير السياسي، هي حاجات إنسانية مترابطة ويجب صيانتها.

لقد توصل هذا البحث، عبر وجود شواهد وأدلة من (م م م ش) في العراق، إلى أن الزبائية التي كانت انتعشت تحت حكم صدام حسين، ولم تكف عن الوجود في ظلّ نظام حكم اتبع النظام الديمقراطي. وهذا يدل على أنّ الزبائية، كاستراتيجية، تستخدم حيث يوجد الفقر، وحيث لا توجد دولة مسؤولة عن تقديم الخدمات والمنافع الاجتماعية، وبالتساوي للجميع، وعلى أساس الاستحقاق الاقتصادي، وليس على أساس الاعتبارات السياسية، إذًا؛ كون الدولة تنتهج نظاماً ديمقراطياً لا يعني أنّ المواطن الفقير فيها، حرّ ومستقل، رغم إقرار حقوقه بالحرية والاستقلال، إلا أنّ إرادته السياسية، خاصة المواطنين الفقراء والمحتاجين، في الحقيقة ستكون خاضعة لمن يدفع.

Endnotes

- 1 ينظر إلى: Sacouman, N., 2012. Paths of Local Development: Culture, Context, Power and the Role of Nongovernmental Organizations, *Voluntas*, the international journal of voluntary and non-profit organisations. (P 4), [Online <http://link.springer.com/article/10.1007%2Fs11266-011-9234-0>. Accessed on: 03 June 2016]
- 2 ينظر إلى: Berger, J., 2003. Religious nongovernmental organizations: An exploratory analysis. *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organization* 14(1), 15-39(P15). Also [Online] Available from: <http://www.global.ucsb.edu/orfaleacenter/luce/luce08/documents/Harvard%20Summary%20paper.pdf> [Accessed 03 June 2016] (P1).
المصدر نفسه، ص 3.
- 3 ينظر إلى: Lewis, D., 2009. Nongovernmental Organization: Definition and History. London School of Economics and Political Science.(P3) [Online]. Available from: <http://personal.lse.ac.uk/lewisd/images/encylciv%20societyngos2009-dl.pdf> [Accessed 03 June 2014]
- 4 ينظر إلى: Clarke, G., 2006. Faith matters: faith-based organisations, civil society and international development (P 837) [online] Available from: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/jid.1317/abstract>. [Accessed on 03 June 2016]
- 5 ينظر إلى: Salamon, L. M., Anheier, H. K., 1998. Social Origins of Civil Society: Explaining the Nonprofit Sector Cross- Nationally (P18) http://ccss.jhu.edu/wp-content/uploads/downloads/2011/09/CNP_WP22_1996.pdf [Accessed on 03 June 2016]
- 6 ينظر إلى: Davis, N., Robinson, R., 2012. Claiming Society for God: Religious Movements and Social Welfare. Indiana University Press.
- 7 ينظر إلى: Wantchekon, L., 2003 Clientelism and voting behaviour- Evidences from a field experiment in Benin (P 400)[Online] Available from: http://www.nyu.edu/gsas/dept/politics/faculty/wantchekon/research/WP_0331.pdf [Accessed on 03 June 2016].
- 8

hafryatnews



hafryat news



hafryatnews



صحيفة حفريات تصدر عن مركز دال
للأبحاث والإنتاج الإعلامي
35 شارع إسراء المهندسين - ميدان لبنان
الجيزة - جمهورية مصر العربية
www.hafryat.com